جمهورية السودان

وزارة الطاقة والتعدين

المسؤولية الإجتماعية في قطاع النفط والغاز

الواقع، التحديات والرؤية المستقبلية

اغسطس 2020

المحتويات

البند	رقم الصفحة
ملخص البحث	
(1) مقدمة :	
1-1 مفهوم المسؤولية الإجتماعية	
2-1 المسؤولية الإجتماعية في قطاع النفط والغاز	
3-1 مشكلة الدراسة	
4-1 اهمية الدراسة	
5-1 اهداف الدراسة	
6-1 محيط الدراسة	
(2) الدراسات السابقة	
(3) الوضع والتاريخي الراهن للمسؤولية الإجتماعية في قطاع النفط في السودان	
1-3 مصادر تمويل المشروعات:	
2-3 أوجه الإنفاق على مشروعات التنمية الإجتماعية:	
4-3 نمازج لمشاريع التنمية الاجتماعية	
(4) منهجية البحث:	
4- 1 تحليل العمليات	
4- 2 التحليل الاستراتيجي	
(5) نتائج التحليل الفني للدراسة	
1-5 نتائج التحليل التشغيلي (تحليل العمليات)	
1-1-5 المؤشرات المالية لقياس الاداء	
2-1-5 مؤشرات قياس الاثر	
2-5 التحليل الإستراتيجيSWOT :	
(6) استنتاجات الدراسة	
(7) التوصيات والسياسات المقترحة	

ملخص الورقة العلميّة

تعمل هذه الورقة العلميّة علي تقييّم ما حققهُ قِطاع النِفط في السودان من خِلال برامِجه وأهدافه في اِطار المسؤوليّة الاِجتماعيّة وقضايا التنميّة في المُجتمعات المحليّة المُتأثرة بالنشاط الاِستثماري لشركات النِفط. تركزُ الورقة بشكل أساسي علي قِياس مدي مُساهمة قِطاع النِفط بِصورة عامة في تنفيّذ برامج التنميّة الاِجتماعيّة التي أقرتها اِتفاقية قِسمة الاِنتاج بين المُقاولين الحاصِلين علي حق الاِمتياز النفطي من جِهة و وزارة الطاقة والتعديّن مُمثلة لحكومة السودان من جِهة أُخري. تكمُن أهميّة هذه الدِراسة من حيثُ اِمكانية اِستخدام نتائجها وتوصِياتها في صِياغة خُطط و برامج التنميّة الاِجتماعيّة وتطوير مفهوم التعاون بين الحكومة والشركات المُستثمرة في قِطاع النِفط من أجل خِدمة برامج التنميّة في المُجتمعات المحليّة. لذلك نجد ان الدِراسة قد وضعت من ضِمن أهدافها تقييّم الوضع التاريخي والراهن لمشاريع التنميّة الإجتماعيّة في مناطق الاِستثمار النِفطي و الوقوف علي المشاكل والمُعوقات التي تُواجه تنفيّذ مشروعُات التنميّة الاِجتماعيّة، واخيراً تطوير واِقتراح سياسات عامة تُساهم في دفع عجلة التنميّة الاِجتماعيّة علي المدى القصير والبعيد. اِعتمدت منهجيّة اِعداد هذه الورقة العلميّة علي اِستخدم اِسلوبي تحليل العمليّات الذي يتضمن توظيف مؤشرات قِياس الأداء لتقييّم أداء منظُومة التنميّة في قِطاع النِفط، بالاِضافة اِلي اِستخدام مُؤشرات كميّة لقياس أثر مشرُوعات التنميّة علي المُجتمعات المحليّة في مناطق الاِنتاج. اِستخدمت الدراسة نتائج تحليل العمليات الاِجراء تحليل اِستراتيجي لتقييّم أداء منظُومة الخدمات الاِجتماعيّة التي تشمل وزارة الطاقة والتعدين, و المقاوليين المُوقعين علي اِتفاقيات قِسمة الاِنتاج مع حكومة السودان. وقد خلُصت الدِراسة اِلي وجود بعض نقاط الضعف المُتعلقة بالبِيئة الداخليّة (منظومة التنمية) و بعض المُهددات المُرتبطة بالبِيئة الخارجيّة (المُجتمعات المحليّة) وعلي ضوء ذلك قامت الدِراسة بإفتراح بعض الِسياسات العامة لِتجاوز هذه الاِشكالات والعقبات

1- مقدمة:

1.1. المسؤوالية الإجتماعيّة

تُعتبر المسؤوليّة الإجتماعيّة من أهم الواجِبات الواقِعة على عاتق الشّركات والمُؤسسات الوطنّية بالدول، وهي إلتزام مُستمر من هذه المُؤسسات في تطوير وتحسِيّن المُستوى التعليّمي والثقافي والإقتصادي والضمان الإجتماعي لأفراد المُجتمع وذلك من خِلال توفيّر الخدمات المُتنوعة. كما أنها تشملُ الجوانب الصحيّة والبيئيّة، ومُراعاة حُقوق الإنسان ، وتطوير المُجتمع المحلي كما تشملُ ايضاً الشفافيّة في العمل، والبُعد عن الفساد الإداري والماليّ إلى غير ذلك من العوامل التي يرتبطُ بعضُها بِبعض، وتُشكل في مجمُوعها الأساس للمسؤوليّة الإجتماعيّة للشركات [1]

وتكمُن أهميّة المسؤوليّة الإجتماعيّة للمُؤسسات وللمُجتمع في تحسِين الخدمات التي تُقدم للمُجتمع، وخلق فُرص عمل حقيقيّة، ودفع الأجور العادِلة، وضمان سلامة بيئة العمل الداخليّة والخارجيّة و المُشاركة في إيجاد حُلول للمِشكلات الإجتماعيّة والبيئيّة.

وفيما يلي بعض التعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

- ولقد عرف مجلس الأعمال العالميّ للتنمية المُستدامة World Business Council for Sustainable Development (WBCSD) المسؤوليّة الاجتماعيّة للمؤسسات بأنها "تعني الالتزام المُستمر للأعمال التجاريّة بالمبادئ والأخلاقيات وبالمُساهمة في التنميّة الإقتصاديّة مع تحسيّن نوعيّة الحياة للعاملين وأسرهم ومُحيطهم الاجتماعية [2]
- المسؤوليّة الإجتماعيّة هي إلتزام أصحاب المؤسسات بالمُساهمة في التنميّة المُستدامة من خلال تحسيّن أوضاع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحيط اجتماعياً وصحياً وعلمياً [2]
- المسؤولية الإجتماعية هي تذكير المؤسسات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه. والبعض الآخر يرى أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية/طوعية- دون إلزام- تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإدارتها المنفردة تجاه المجتمع. والبعض الآخر يرى أنها صورة من صور الملائمة الاجتماعية الواجبة على المؤسسات[2]

1.2. المسؤولية الإجتماعية في قطاع النفط والغاز في السودان

اِرتبط ملف المسؤوليّة الاِجتماعيّة في قِطاع النِفط والغاز مع توقيع اِتفاقيات قِسمة الاِنتاج بين الحكومة السودانيّة مُمثلة في وزارة النفط والغاز و بين المقاوليّين الذين تحصلو علي اِمتياز الاِستكشاف والاِنتاج النِفطيّ في عدد من المربعات ومنها علي سبيل المِثال شركة النيل الكبري Greater Nile Petroleum Operating Company (GNPOC) في مربعات 1،2 &4 ، شركة بترودار لعمليات البترول ETRODAR Operating Company (PDOC) في مربعات 3 &7 ، شركة بتروانيرجي Petro Energy Operating Company (PETRO-ENERGY) في مربع 6 بالاضافة الي شركة النيل الابيض White Nile Petroleum Operating Company (WNPOC) في مربع 2B. الاِستثمار في قِطاع النِفط السوداني كان بالنسبة لهذ الشركات فُرصة واعدة و اِستثمار مُجزي يحققُ رباحاً وعوائد ماليّة مجزيّة، لذلك نجدُ ان الحكومة السودانيّة اِشترطت من خِلال اِتفاقيات الشراكة المُوقعة ان تقوم شركات النِفط بدفع مبالغ ماليّة مُحددة للمُساهمة في إنجاز مشروعات التنمية الاجتماعيّة في مناطق عمليات البترول. تخصيص جزء من عوائد هذه الشركات في تنمية المُجتمعات المحليّة تمثل دَفعة قويّة لِاقتصاد هذ المُجتماعات وذلك من خلال النهوض بالشرائح الفقيرة ودعم المتطلبات الأساسية لها

كما توصلت وزارة الطاقة والتعدين - قطاع النفط الي آلية شراكة مع الشركات المُشغلة في قطاع النفط لتخصيص بند في موازنة الشركات لتمويل برامج التنمية الاجتماعية على ان تكون آلية الدفع مناصفة بين حكومةالسودان والشركات. حيث تشتمل بنود هذه الموازنة علي دعم التنمية الاجتماعية في مناطق الانتاج في محاور متعدد فى مجالات التعليم ، الصحة ،المياه، هذا بجانب دمج أبناء المجتمعات المحلية فى عمليات صناعة النفط وتشغيل واتاحة فرص العمل لعددمقدر من ابناء المنطقة بالشركة والشركات المختلفة الاخرى.

بناء علي ما سبق، تاتي هذه الدراسة في سياق تقيم اثر هذه السياسات والاجراءات والانشطة التي اتخذتها الحكومة والشركات في مجال تنمية المجتمعات المحلية المتاثرة بعملية الانتاج النفطي. هذه الدراسة من شانها تدعم جهود التنمية الاجتماعية في قطاع النفط وذلك من خلال التعرف علي نقاط الضعف والاشكالات الاساسية التي تواجه عمل منظومة التنمية في القطاع ووضع الحلول والسياسات المُناسبة لمعالجة هذه الاشكالات.

1.3. مشكلة الدراسة:-

تهدف هذه الدِراسة للوقوف علي ما يُحققه قطاع النِفط من خلال أعماله وبرامجه وأهدافه في تنفيذ تنمية اِجتماعية متكاملة في المناطق و المجتمعات المحلية الواقع تحت تاثير النشاط التجاري والاستثماري لشركات انتاج النفط وقياس مدي مُساهمة هذه الشركات في تنفيّذ التنمية الاجتماعية في اطار اِتفاقية قِسمة الاِنتاج بين الشركات المُنتجة ووزارة الطاقة والتعدين كممثلة لحكومة السودان. وعليه يمكن صياغة اشكالية الدِراسة في

السؤال التالي، ماهو دور منظومة التنمية الاجتماعية في قطاع النفط التي تضم وزارة الطاقة والتعدين والشركات المنتجة في تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية في المناطق والمجتمعات المحلية الواقعة تحت تاثير النشاط النفطي؟

1.4. اهميّة الدراسة:-

تكمُن اهميّة هذه الدِراسة من طبيعة العلاقة بين قضيّة الإستثمار من جهة وقضيّة لمسؤولية الإجتماعيّةالمُترتبة علي هذا الإستثمار من جهة أُخري. لذلك نجد أن هذه الورقة العلميَّة تُعالج موضوعاً يلقي اِهتماما كبيراً في الأوساط السياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة. الأهمية العلميّة والعمليّة لهذه الورقة العلميّة تكمُن في قُدرتها علي توضيح مضمون المسؤولية الإجتماعيّة في اِطار الشراكة بين القطاع الحكومي مُمَثل في وزارة الطاقة والتعدين و القطاع الخاص مُمَثل في الشركات الحاصلة علي حق الاستكشاف والتنقيب عن النفط بموجب اِتفاقية قِسمة الإنتاج، وذلك من اجل اِتخاذ اِجراءات فعّالة تزيد من قُدرة منظومة التنميّة في قطاع النفط وتُمكنها من تطوير الخطط والسياسات المناسبة لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية في مناطق الإنتاج.

الاهداف العامة للدراسة:-

تهدف هذه الورقة إلى:

1. تقييّم الوضع التاريخي و الراهن لمشاريع التنميّة الإجتماعيّة في مناطق إنتاج البترول .
2. الوقوف علي المشاكل والمُعوقات التي تواجه تنفيذ مشروعات التنميّة الاحتماعيّة
3. تطوير واِقتراح سياسات عامة تُساهم في دفع عجلة التنميّة علي المدى القصير والبعيد

1.6 مجال الدراسة

يشمل مجال الدراسة عمليات ومشاريع التنمية الاجتماعية المنفذة بواسطة قطاع النفط والغاز الذي يضم وزارة الطاقة والتعدين ، المقاولين الحاصلين علي حقوق الاستكشاف والانتاج النفطي، المجتمعات المحلية بمناطق الانتاج بالاضافة الي الحكومات المحلية المشاركة في اِعداد خُطط وبرامج التنميّة. وقد اخذت الدراسة ولاية غرب كردفان كنموذج وعينة لمجتمع الدراسة وذلك لعدد من الاسباب نزكر منها وقوع الولاية في محيط الانشطة النفطية لثلاث من اكبر الشركات العاملة وهي شركة بتروانيرجي (PETROENERGY) وشركة قريتر نايل (GNPOC) بالاضافة الي شركة ستار اويل (STAR OIL) كما ساهم ايضا توفر البيانات الخاصة بخطط التنمية الاجتماعية والانشطة الاقتصادية بالولاية لاعتمادها كعينة لمجتمع الدراسة.

2- الدراسات السابقة:-

هنالك العديد من الدراسات تناولت قضية المسؤولية الاجتماعية لشركات النفط والغاز والدور المنوط بها لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ، سوف نستعرض في هذا الجانب من هذه الورقة العلمية عدد من هذه البحوث والدراسات وذلك من اجل لتسليط الضوء علي تجارب الدول الاخري في اجراء مثل هذا النوع من الدراسات . هذا الامر من شانه ان يعزز فرص التنمية الاجتماعية في قطاع النفط والغاز بالسودان و ذلك من خلال الاستفادة من تجارب الدول الاخري . كنموج لهذ الدراسات دراسة حول المسؤلية الاجتماعية لقطاع النفط والغاز في دولة قطر (Corporate Social Responsibility in the Oil and Gas Industry in Qatar Perceptions and Practices) وهي دراسة قام باعدادها الباحث محمد خيرت تناولت الدور التنموي لشركات النفط والغاز في قطر وقد خلُص الباحث ان دور المسؤلية الاجتماعية لهذه الشركات انحصر بشكل كبير في قطاعات الصحة والتعليم والرياضة بالاضافة للبيئة بينما تجاهل عوامل اخري مثل الحقوق والحريات الاساسية للانسان بالاضافة الي عدم تنمية وتطوير بيئة وقوانين العمل ومحاربة الفساد. الدراسة اقترحت ربط اطار المسؤولية الاجتماعية لشركات النفط في قطر بالمعايير العالمية للتنمية الاجتماعية. [3]

دراسة اخري بعنوان المسؤلية الاجتماعية لشركات النفط والغاز (Corporate Social Responsibility in the Oil and Gas Sector) اشرف علي اعدادها الباحث Jędrzej George قامت بدراسة وضع المسؤلية الاجتماعية لشركات النفط في بعض الدول النامية واخري متقدمة والمقارنة بينهم . هذه الدراسة ركذت بشكل اساسي علي محور البيئة ومدي تاثيره علي المجتمعات المحلية [4]. دراسة اخري بعنوان Corporate social responsibility (and gas industry) (CRS) in the oil) اعدت بواسطة الباحثين Ehinfun Olusegun و Sue Hornibrook تناولت بشكل رئيسي المسؤوليّة الاجتماعية لقطاع النفط والغاز في نيجيريا ودورها في محاربة البطالة و الجريمة والفقر . الدراسة خلصت لاقتراح بعض السياساة الحكومية تلزم الشركات بتعزيز دور المسؤلية الاجتماعية في المجتمعات المحلية ولمحاربة الفقر والبطالة[5]

دراسة اخري قام باعدادها الباحث JedrzhJ George بعنوان (The False Developmental promise of Corporate Social Responsibility: Evidence from Multinational Oil Companies) ركزت علي المسؤوليّة الاجتماعية للشركات النفطية لعابرة للقارات في خليج غينيا وعملت علي البحث عن القيود التي تحول دون الدور التنموي. وفد خلصت الدراسة علي ان من ضمن هذه القيود خضوع مخططات المسؤولية الاجتماعية للشركات لأهداف الشركة الخاصة دون وضعها في الاعتبار اهداف المجتمعات المحلية و القضايا الخاصة بالبلاد بلاضافة الي نقص الموارد البشرية والخبرة الادارية و لفنية للكوادر الرقابية في مجال التنمية المجتمعية . اقترحت الدراسة العمل على تطوير السياسات والاستراتيجيات الخاصة ب المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات بصور مشتركه مع ممثلي الحكومات المحلية [6].

3- الوضع التاريخي والراهن للمسؤولية الإجتماعية في قطاع النفط والغاز في السودان

تعتبر مشاريع التنمية بمناطق انتاج البترول من اهم المشاريع التي وضعتها وزارة الطاقة والتعدين – قطاع النفط وانشأت من اجل ذلك ادارة للخدمات الاجتماعية. الهدف االاساسي لادارة الخدمات الاجتماعية بمناطق انتاج البترول هو التنسيق بين مكونات منظومة الخدمات الاجتماعية في قطاع النفط و الذي يضم الشركات ووزارة الطاقة والتعدين لتفيذ مشاريع تنموية تلبي احتياجات السكان المحليين. في هذا الجانب من الدراسة نسط الضو علي الوضع التاريخي والراهن للمسؤولية الإجتماعية في قطاع النفط والغاز و علي مصادر تمويل مشاريع الخدمات الاجتماعية واوجه الانفاق مع الاشارة لامثلة لبعض المشاريع لتي تم تنفيذها

3.1. الوضع التاريخي والراهن:-

تاريخيا ساهمت شركات الانتاج النفطي بشكل كبير في تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية في مناطق عمليات البترول، كما انشأت وزارة الطاقة والتعدين ادارة خاصة للتمويل والاشراف علي مشاريع التنمية الاجتماعية وذلك بالتنسيق مع الحكومات المحلية. ويتمثل الإطار القانوني لمساهمة الشركات في تحقيق مبدأ المسؤولية الإجتماعية في إتفاقية قسمة الانتاج الـ (EPSA) وقد تم توقيع أول اتفاقية في عام 1993 مع شركة ستيت بتروليوم بعد خروج شركة شيفرون ومن ثم توالي التوقيع علي العديد من الاتفاقيات علي ذات النمط.

تلزم هذه الاتفاقية شركات النفط العاملة بتقديم دعم مادي للمساهمة في إنجاز مشروعات التنمية الاجتماعية حيث تقوم هذه الشركات بدفع مبالغ محددة وفقاً للإتفاقيات ليتم إستخدامها في تنفيذ مشاريع التنمية الإجتماعية إضافة إلى ذلك تقوم وزارة الطاقة والتعدين بتوجيه الشركات بتضمين بنود تنفيذ مشروعات التنمية ضمن موازناتها السنوية في المناطق التي تعمل بها. مؤخرا ، وبعد إنتهاء أجل معظم الاتفاقيات إقتصر مصدر التمويل فقط علي موازنة إدارة الخدمات الاجتماعية بوزارة الطاقة والتعدين

3.2. مصادر تمويل المشروعات:

تتكون المصادر المخصصة لتمويل مشروعات التنمية الإجتماعية من الدفعيات الخاصة التي تدفعها الشركات بصورة سنوية لوزارة الطاقة والتعدين وذلك وفق بنود اتفاقية قسمة الإنتاج الموقعة مع الشركات. بالاصافة الي ذلك تعتبر موزانة الشركات السنوية مصدر اخر من مصادر تمويل عملية التنمية الاجتماعية، فنجد ان الحكومة ممثلة في وزراة الطاقة والتعدين توصلت الي الية شراكة مع الشركات النفطية لتخصيص بند للتنمية الاجتماعية في موازناتها السنوية علي ان يكون استرداد التكلفة مناصفة بين الحكومة والشركات. مصدر اخر من

مصادر تمويل عملية التنمية الاجتماعية في مناطق النشاط النفطي هي حساب إدارة الخدمات الاجتماعية بوزارة الطاقة والتعدين وهو حساب قامت الوزارة باستحداثه وتجنيب مبالغ محددة فيه لدعم عملية التنمية الاجتماعية. حاليا وبعد انتهاء امد كثير من إتفاقيات قسمة الإنتاج وأيلولة معظم المربعات العاملة للحكومة اصبح مصدر التمويل الرئيسي لمشاريع التنمية الاجتماعية في مناطق النشاط النفطي هو حساب ادارة الخدمات الاجتماعية بوزارة الطاقة والتعدين وذلك بعد [9] {8]& [7]

3.3 أوجه الإنفاق على مشاريع التنمية الإجتماعية:

تم تنفيذ العديد من المشروعات في مجال التنمية الإجتماعية المختلفة من قبل الشركات العاملة في مجال النفط وشملت العديد من القطاعات ويمكن تلخيصها وفق الاتي:- [10]

- **مشروعات البنى التحتية:** انشاء السدود وانشاء قرى نموذجية
- **مشروعات المياه** :انشاء و صيانة محطات المياه،حفر وصيانة الابار ،حفر و تشييد الحفائر وتشييد و ربط و صيانة شبكات المياه .
- **مشروعات التعليم** :انشاء و تأهيل المدارس،توفير اجلاس الطلاب،توفير الكتاب المدرسي وتوفير الزي المدرسي.
- **مشروعات الصحة** :انشاء و صيانة المستشفيات،انشاء و تأهيل المراكز الصحية،توفير المعدات الطبية و التشخيصية وتجهيز الوحدات الطبية المتحركة .
- **مشروعات الكهرباء** : تشييد أنظمة الطاقة الشمسية،المولدات و وحدات الاضاءة،تأهيل وصيانة محطات الكهرباء
- **مشروعات أخرى** :مشروعات زراعية صغيرة .
- **مشروعات طرق**:انشاء مراكز تدريب و تدريب مهني،انشاء نوادي مشاهدة و دور شباب .
-

3.4نماذج للمشروعات المنفذة:

فيما يلي تستعرض الدراسة بعض النماذج لمشاريع التنمية التي قامت بتفيذها منظومة التنمية بقطاع النفط

3.4.1مشروع القرى النموذجية بولاية غرب كردفان 2013 -2016م:

قامت ادارة الخدمات الاجتماعية بوزارة الطاقة التعدين وشركات البترول بالتنسيق مع حكومة ولاية غرب كردفان بانشاء قرى نموذجية بالفردوس و بليلة وذلك لإستيعاب المتأثرين بمناطق الإنتاج حيث تم الإتفاق على ترحيل السكان المتاثرين بالنشاط النفطي إلى قرى نموذجية جديدة وذلك بهدف تخفيض درجة الإحتكاك و المنازعات بين القبائل المختلفة و تأمين مناطق إنتاج البترول. المشروع نشأ نتيجة لتوصيات مؤتمر صلح الضعين والذى إحتوت مقرراته على أن تعمل السلطات بالمركز والولايات جميعها علي سن تشريعات مناسبة في مجال تعويضات

البترول والعمل على تأمين مناطق إنتاج البترول بهدف تسريع عمليات إنتاج النفط بكل مراحله و تقليل فترات التوقف وتحقيق الأمن والأستقرار في مناطق الانتاج

بلغت تكلفة تشييد القري النموزجية حوالي 66,597,580 دولار وتحتوي كل قرية على مدرسة اساس بنين وداخلية ، مدرسة ثانوية بنين وداخلية, مدرسة اساس بنات وداخلية، مدرسة ثانوية بنات وداخلية ، مستشفى ريفى ، وحدات سكنية، مسجد بالاضافة الي السوق المركزى والشرطة والنياية و الوحدة البيطرية. [10]

جدول رقم (2) مصادر تمويل مشروع القري النموزجية

جهة التمويل	المبلغ مليون دولار	نسبة المساهمة
الحكومة المركزية (وزارة المالية الاتحادية)	20,000,000	30%
ولاية غرب كردفان (وزارة المالية الولائية)	20,000,000	30%
الحكومة المركزية (وزارة النفط)	20,000,000	30%
شركة بترو انرجي.	6,597,580	10%
الإجمالي	**66,597,580**	**100%**

3.4.2 مشروع سد الشخار

يعد هذا المشروع من أضخم مشاريع للمياه بوادي شلنقو ولاية غرب كردفان .الهدف من تنفيذ هذا المشروع هو دعم جهود التوطين و العمل علي حل مشكلة ندرة المياه بالاضافة الى الخدمات المصاحبة نتيجة لاستقرار السكان وتنميتهم . تم تنفيذ المشروع بتكلفة اجمالية بلغت ستة وستون مليون جنيه سوداني (66,000,000) بتمويل كامل من وزارة النفط والغاز. وبحسب الدراسات فان عدد السكان المستفيدين من اقامة هذا السد عشرون الف نسمة اضافة الى مائه الف راس من المواشى اضافة لزراعة 100 فدان من الخضر والفاكهه بالاضافة للاستزراع السمكي بالبحيرة. ملحقات السد هي اربعة حفائر تقع على خور الشخار موزعة على اربعة مناطق تغطى مسافة خمسه وعشرون كلم اسفل السد و يتم ملئ هذا الحفائر من مياه الامطار ثم يتم تغذيتها من السد خلال بقية العام , كما توجد امكانية انشاء حفائر اخرى اسفل السد حتى مسافة خمسون كلم .اكتمل السد و ملحقاته من الحفائرحسب البرنامج الزمني في العام 2016 وتم تسليم المنشأه بكاملها لحكومة غرب كردفان[10].

3.4.3 مشاريع الشركات الموقعة لاتفاقيات قسمة الانتاج مع الحكومة السودانية:-

علي حسب البيانات المتوفرة من تقارير ادارة الخدمات الاجتماعية بوزارة الطاقة والتعدين فقد قامت الشركات بتفيذ مجموعة من المشاريع يمكن الاشارة اليها بايجاز علي النحو التالي:-

- **شركة النيل الكبرى لعمليات البترول:** عملت الشركة في حقل هجليج بمربعات (1,2,4) وأنجزت خلال السنوات الماضية عدد 517مشروعا للمياه،71 مشروعا صحيا، 85 مشروعا تعليميا و إنشاء (5) مشروعات زراعية.
- **شركة بترودار لعمليات البترول :** وقد عملت الشركة في حقول عداريل وفلوج و أنجزت خلال فترة عملها (2002- 2011) عدد 66مشروعا للمياه 33 مشروعا صحيا و 35 مشروعا تعليميا
- شركة بتروانرجي: وتعمل في حقل بليلة مربع (6) وأنجزت خلال السنوات الماضية عدد 85 مشروعا للمياه، 15مشروعا صحياو 15 مشروعا تعليميا
- شركة اِستاراويل : وتعمل في حقول البرصاية وابو جابرة و شارف وعديلة بمربع (17) وأنجزت خلال السنوات الماضية عدد 15 مشروعا للمياه، 9 مشاريع صحية و 7 مشاريع تعليمية
- شركة بترولاينز لخام النفط المحدودة: أنجزت خلال السنوات الماضية عدد 3 مشاريع للمياه عدد اثنين (2) مشروع صحي و 3 مشاريع تعليمية [10]

4- منهجية اِعداد الورقة:

اعتمدت منهجيةاعداد هذه الورقة علي استخدم اسلوبي تحليل العمليات والتحليل الاستراتيجي لتقييم اداء منظومة الخدمات الاجتماعية التي تشمل وزارة الطاقة والتعدين, والشركات الموقعة لاتفاقيات قسمة الانتاج مع حكومة السودان. الهدف من وراء استخدام هذه المنهجية هو تقييم اداء منظومة التنمية في قطاع النفط (البيئة الداخلية) والوقوف علي اثر عمل هذ المنظومة في المجتمعات المحلية التي تمثل البيئة الخارجية في مجتمع الدراسة. اعتمد منهجية التحليل العمليات علي قياس مؤشرات الاداء المالي لمنظومة الخدمات الاجتماعية في الوزارة و شركات الانتاج النفطي بالاضافة الي مؤشرات قياس الاثر لمشاريع الخدمات الاجتماعية في مناطق عمليات البترول.

4.1 تحليل العمليات

تحليل العمليات هو منهجية تستخدم لتحليل أداء عملية ما، وهو يعتمد بصورة اساسية علي عدد من الادوات منها قياس تدفق القيمة وقياس السبب والاثر. تحليل العمليات في هذه الورقة العلميّة اعتمد بشكل اساسي علي مؤشرات قياس الاداء المالي وقياس الاثر. موشرات قياس الاداء المالي اهتمت بحساب معدل التدفق النقدي الخاص بمشاريع التنمية ومقابلته بالتزامات التنمية لتحديد مدي قدرة المنظومة الداخلية في وزارة الطاقة والتعدين وشركات الانتاج النفطي لتوفير السيولة الازمة لتفيذ مشاريع التنمية في مناطق عمليات البترول.ايضا عملت الدراسة من خلال التحليل التشغيلي علي الوقوف علي مؤشر اداء موازنة التنمية بالشركات وفي حساب ادارة الخدمات الاجتماعية بوزارة النفط وذلك لاختبار مدي كفاءات النظام الدخلي في الوزارة والشركات في عملية تنفيذ مشاريع التنمية. كما عمدت الدراسة ايضا الي تصنيف البيانات المالية الخاصة بالصرف من حساب ادراة الخدمات الاجتماعية بوزارة الطاقة والتعدين للوقوف علي الصرف الحقيقي علي التنمية في مناطق النتاج النفطي.

لقياس الاثر اعتمدت منهجية اعداد الورقة علي تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية المستهدفة بعملية التنمية . اِعتمدت الورقة علي مؤشرات قياس كميّة مثل عدد المشاريع المنفذة وحصر المستفيدين منها بالاضافة الي تحديد نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في تنفيذ هذه المشاريع لقياس اثر صناعة النفط ومشاريع التنمية الاجتماعية علي المجتمعات المحلية في محاور الصحة، التعليم والاقتصاد..

كما اضافت الورقة مؤشرات قياس نوعية لقياس اثر مشاريع لتنمية في مناطق الانتاج في محوري الصحة والتعليم عن طريق استبيان مجموعة من محيط الدراسة حيث تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية غير منتظمة حجمها 200 مستبين ، إشتملت استمارة الاستبيان على قسم يوضح مدى استعداد المستبين على تقبل الاسئلة والاجابة عليها بشفافية وصدق، غطى الاستبيان مجالات الصحة و التعليم .كما احتوى الاستبيان على قسم للتعليق العام فيما اذا رغب المبحوث فى التعليق على مالم يشتمله الاستبيان وفق نظرته.

4.2 التحليل الاستراتيجي

بالاضافة الي تحليل العمليات اعتمدت الورقة ايضا اسلوب التحليل الاستراتيجي (SOWT) للتقيم نقاط الضعف والقوة في البيئة الداخلية والفرص والمهددات في البيئة الخارجية. التحليل الاستراتيجي من أهم الركائز الاساسية لعملية التخطيط والمتابعة الادارية ، فمن خلال هذه الدراسة تعتمد منهجية التحليل الاستراتيجي علي رصد كل التغييرات المؤثرة على البيئة الخارجية والداخلية لمنظومة التنمية في قطاع النفط ويقوم بعرض لحركة والتغيير الذي يطرأ علي منظومة التنمية في قطاع النفط و رصد التغييرات التي تحدث فيها ودراستها وتحليل كل جزء خاص بها ومعرفة ما النتائج المترتبة على وجود هذا التغيير.

من خلال هذه الدراسة يتعامل منهج التحليل الاستراتيجي مع البيئة الداحلية والخارجية لعمل التنمية الاجتماعية في قطاع النفط حيث تعتبر البيئة الداخلية هي منظومة ادارة عمل التنمية الاجتماعية في وزارة الطاقة والتعدين بالاضافة للشركات بينما البيئة الخارجية تمثل المجتمعات المحلية المستهدفة بعمليات التنمية الاجتماعية. ستقوم الدراسة بالتعرف علي نقاط القوة والضعف في منظومة البيئة الداخلية من خلا التحليل التشغيلي وقياس مؤشرات الاداء لهذه المنظومة بينما تقوم برصد الفرص والمهددات من خلال التحليلي التشغيلي ايضا والذي يعتمد علي منهجية قياس الاثر في البيئة الخارجية. التحليل الاستراتيجي. الشكل رقم (1) يوضح اطار منهجية البحث وتدرج وسائل التحليل والقياس.

شكل رقم (1) اطار منهجية البحث

4.3 البيانات والعوامل ((Factorsالمستخدمة في الدراسة

اعتمدت الدراسة علي البيانات المتوفرة من عدة مصادر من ضمنها تقارير ادارة الخدمات الاجتماعية بوزارة الطاقة والتعدين, تقارير موازنة الشركات الخاصة بعمل التنمية الاجتماعية، تقارير الادارة المالية لحساب الخدمات الاجتماعية والخاصة بالصرف علي بند التنمية الاجتماعية, تقارير بنك السودان بالاضافة الي الخارطة التنموية لولاية غرب كردفان 2015 وتقرير الاداء لولاية غرب كردفان للعام 2018 باعتبارها تمثل عينة كبيرة من مجتمع الدراسة (المجتمعات المحلية) وتضم حقول النفط الرئيسية في البلاد. الجدول التالي رقم (3) يوضح العوامل (Factors) و موشرات قياس الاثر (measurement impact factors) و التي اعتمدت عليهم الدراسة في تقيمها لاثر عمليات التنمية الاجتماعية لقطاع النقط في مناطق الانتاج.

جدول رقم (3) العوامل والمؤشرات المستخدمة في منهجية البحث

العامل	موشرات القياس
قياس الاداء المالي	عامل التدفق النقدي الخاص بمشاريع التنمية
	مؤشر الموازنة
	احتياجات التنمية بمناطق انتاج النفط
قياس اثر مشاريع الصحة	عدد المشاريع الصحية الموجودة بمناطق انتاج النفط
	عدد المشاريع المنفذة بواسطة قطاع النفط
	نسبة المشاريع المنفذة بواسطة قطاع النفط للنسبة الكلية
قياس اثر مشاريع التعليم	عدد المدارس الكلي الموجود في مناطق انتاج النفط
	عدد المدارس المنفذة بواسطة قطاع النفط
	نسبة المشاريع المنفذة بواسطة قطاع النفط للنسبة الكلية
قياس الاثر الاقتصادي	القوي العاملة
	المساهمة في الناتج القومي الاجمالي
	مساهمة قطاع النفط في الايرادات المركزية لحكومة الولاية

5- التحليل الفني للدراسة

اعتمد التحليل الفني للدراسة علي محورين، المحور الاول هو تحليل العمليات الذي يرتكز علي تحليل المؤشرات المالية لقياس مدي قدرة وكفاءة منظومة التنمية في قطاع النفط علي مقابلة احتاجات التنمية في مناطق الانتاج. كما اعتمدت الدراسة في المرحلة الثانية من هذا المحور علي تصنيف البيانات المالية الخاصة بحساب لجنة الخدمات الاحتماعية واختبار معدل اداء موازنة الشركات للوقوف علي مدئ كفاءة منظومة التنمية في استغلال الموارد المتاحة لدعم برنامج التنمية الاجتماعية. في المرحلة الثالثة من التحليل التشغيلي انتهجت الدراسة اسلوب قياس الاثر لتقييم اثر مشاريع التنمية التي نفذها قطاع النفط علي المجتمعات المحلية.

المحور الثاني في منهجية عمل الدراسة هو محور التحليل الاستراتيجي (SWOT Analysis) والذي يهدف الي التعرف علي نقاط القوة والضعف في البيئة الداخليةلمنظومة التنمية في قطاع النفط والفرص والمهددات في البيئة الخارجية(المجتمعات المحلية). فيما يلي تفاصيل التحليل الفني للدراسة.

5.1نتائج تحليل العمليات :Operational Analysis

نستعرض في هذا الجانب من الدراسة نتائج تحليل العمليات فيما يختص بتحليل اساليب قياس الاداء المالي بالاضافة الي اساليب قياس الاثر لتقيم مدي قدرة وكفاءة منظومة التنمية في قطاع النفط لتلبية احتياجات التنمية في مناطق الانتاج

5.1.1موشر التدفق النقدي في مقابل اللتزامات التنمية:

هذ الجانب من الدراسة يركز علي تحليل مؤشر التدفق المالي الخاص بمشاريع التنمية في مقابل التزامات و احتياجات التنمية التي تم رصدها بناء علي الخطة التنموية لولاية غرب كردفان 2015-2019 والتي تمثل عينة مجتمع الدراسة. يجدر الاشارة ان ولاية غرب كردفان هي الولاية الرئيسية التي تحتضن عمليات الانتاج النفطي في السودان فهي تضم الحقول الرئيسية لشركات بترواتيرجي, شارف و 2B OPCO. مؤشر التدفق النقدي لمقابلة احتاجات التنمية من شانة ان يوضح الي اي مدي تستطيع منظومة التنمية في وزارة الطاقة والتعدين بالاضافة الي الشركات المنتجة مقابلة احتياجات التنمية في مناطق الانتاج.. الجدول التالي رقم (4) يوضح التدفقات النقدية من وزارة الطاقة والتعدين والشركات المشغلة بالاضافة الي اللتزامات التنمية في ولاية غرب كردفان خلال الفترة من 2015-2019.[12] & [11] . تم اعتماد الصرف من حساب لجنة الخدمات الاجتماعية كمؤشر لتدفق النقدي من وزارة الطاقة والتعدين كما ايضا تم اعتماد بيانات موازنة االتنمية الاجتماعية في الشركات كمؤشر للتدفق

النقدي من الشركات. وتم تحويل التدفقات التقدية بالعملات الاجنبية للعملة المحلية كل حسب سعر الصرف في الاعوام المحددة وذلك من اجل توحيد وحدة القياس.

جدول رقم (4) التفقات التقدية لمقابل احتياجات التنمية بمناطق انتاج النفط (000 جنيه سوداني)

الوحدة	2015	2016	2017	2018	2019
وزارةالطاقة والتعدين	100,769	94,851	143,530	26,627	39,281
GNPOC	11,520	13,320	7,560	-	-
Petro Energy	37,747	22,200	10,500	47,000	45,000
2B OPCO	-	-	-	86,950,	83,250
Sharif	3,939	6,280	8,192	44	5,341
اجمالي التدفق النقدي	153,976	136,652	169,783	160,622	172,872
اختياجات التنمية	1,087,900	4,562,600	3,330,700	2,887,000	2,783,400
معدل التدفق النقدي	%14.5	%3	%5.1	%5.56	%6.21

المصدر: موانات الشركات & تقارير الادارة المالية بوازارة الطاقة والتعدين& الخطة التنموية لولاية غرب كردفان 2015-2019

البيانات من الحدول رقم (4) توضح ان نسبة التدفقات النقدية و التمويل المرصودة لعملية التنمية في مناطق الانتاج من قبل وزارة الطاقة والتعدين والشركات تقابل احتياجات التنمية لهذه المناطق بنسب متفاوتة خلال الفترة من 2015-2019. اقل نسبة تدفق تقدي كانت في عام 2016 بنسبة 3% واعلاها كانت قي عام 2015 بنسبة 14.5%. الشكل رقم (2) يقارن بين حجم التدفقات النقدية المخصصة لعمليات التنمية مقابل التزامات التنمية الاجتماعية بمناطق الانتاج.

شكل رقم (5) التدفقات النقدية مقابل احتياجات التنميو الاجتماعية بمناطق الانتاج

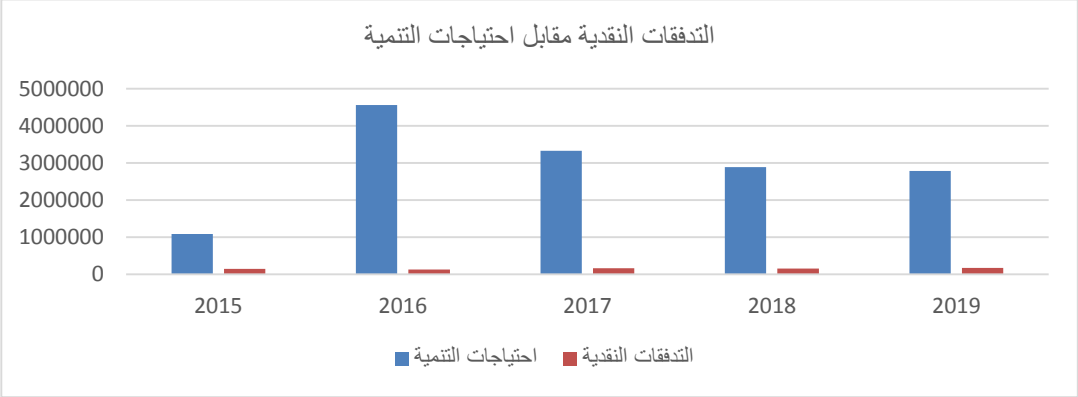

من خلال البيانات اعلاه يتضح بصورة جلية ضعف نسبة التدفق النقدي مقابل احتياجات التنمية وهذا يعتبر مؤشر ضعف في البيئة الداخلية لمنظومة التنمية في قطاع النفط والغاز. هذا الامر يتطلب مراجعة سياسة تخصيص الموارد لصالح عمليات التنمية الاجنماعية في وزارة الطاقة والتعدين وحث الشركات علي زيادة بند التنمية الاجتماعية في موازناتها العامة. كما يتطلب ايضا مراجعة بند التنمية الاجتماعية في الاتفاقيات التي توقعها الحكومة مع شركات الانتاج النفطي مستقبلاً بالشكل الذي يجعل من هذه الاتفاقيات داعم حقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الاستثمار النفطي. كما يجب ايضا العمل بتنسيق تام مع حكومة الولايات ذات الصلة في عمليات التخطيط و التمويل لمشاريع التنمية.

5.1.2مؤشر موزانة التنمية في الشركات

5.1.2.1 الشركات الخاصعة لاتفاقية قسمة الانتاج:

تقوم الشركات الخاضة لاتفاقية قسمة الانتاج مع حكومة السودان بتخصيص بند للتنمية الإجتماعية في موازناتها السنوية لدعم مشاريع الصحة ، التعليم و خدمات المياه. يظهر في الجدول رقم (5) الموازنات السنويّة الي رصدتها هذه الشركات لدعم عمليات التنمية الاجتماعية خلال الفترة 2015 الي 2016 [11]

جدول رقم (5) موازنة التنمية بالشركات خلال الفترة 2015-2019

USD (000)

الشركات	2015		2016		2017		2018		2019	
	الموازنة	المنفذ	الموازنة	المنفذ	الموازنة	المنفذ	الموازنة	المنفذ	الموازنة	المنفذ
GNPOC	1800	1800	1800	1800	900	900				
Petro Energy	5898	5898	3000	3000	1250	1250	1000	1000	1000	1000
2b OPCO					1850	1850	1850	1850	1850	1850
Sharif	615	615	848	848	975	975	0		118	118

المصدر: تقارير الموازنة العامة للشركات خلال االفترة 2015-2019

البيانات المتوفرة من موازنات الشركات تظهر ان المبالغ المرصودة للتنمية في موازنة الشركات قد تم انفاقها باكملها خلال نفس العام الذي خصصت فيه. هذه البيانات تحتاج الي مزيد من الضبط والمراجعة واستحداث الوسائل الكفيلة لمتابعة الاستخدام الامثل لمخصصات التنمية في موازنة الشركات واظهار اي انحراف في هذه الموازنات.

5.1.2.2ادارة الخدمات الاجتماعية بوزارة الطاقة والتعدين

تشكلت ادارة الخدمات الإجتماعيَة بوازارة الطاقة والتعدين في اطار تنظيم وحصر وتنفيذ مشاريع الخدمات الاجتماعية في مناطق عمليات البترول . تنحصر مهام ادارة الخدمات الإجتماعية في حصر وتحديد مشاريع الخدمات الاجتماعية,اجازة الخطة والموازنة السنوية للمشاريع و متابعة تنفيذ الخطة السنوية المجازة. تم تخصيص حساب باسم لجنة الخدمات الاجتماعية بغرض تمويل مشاريع التنمية, علما انه يحق لوزير الطاقة والتعدين فقط التصرف في رصيده لصالح مشاريع التنمية الاجتماعية في مناطق انتاج وتصدير النفط. ادارة حساب لجنة الخدمات الاجتماعية تتم خارج موازنة المؤسسة السودانية للنفط و وزارة الطاقة والتعدين ولا شك ان في ذلك مخالفة للائحة الاجراءات المالية والمحاسبية

مصادرإيرادات حساب لجنة الخدمات الإجتماعية بوزارة الطاقة والتعدين هي المبالغ التي تدفعها الشركات المُشغلَّة لحقول النفط تحت بند التنمية الإجتماعية وذلك بناء علي إتفاقية قسمة الإنتاج بالإضافة إلي الإيرادات الخاصة بلجنة التخلص من الفائض (اصول المؤسسة والشركات التابعة لها بالاضافة للشركات الخاضعة لاتفاقية قسمة الانتاج) ، والجدير بالزكر هنا ان ادارة الايرادات الخاصة بالتخلص من فائض الاصول بواسطة حساب لجنة الخدمات الاجتماعية (حساب خارج بنود الموازنة العامة للمؤسسة) يعتبر ايضا مخالفة للمعايير المحاسبية ويؤثر علي سلامة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة السودانية. مؤخرا، وبحكم انتهاء امد الكثير من الاتفاقيات مع الشركات المُشغَّلة في قطاع النفط اصبح دعم مشاريع الخدمات الاجتماعية يعتمد بصورة رئيسية

علي ايرادات لجنة التخلص من الفائض. اعتمدت منهجية الدراسة في هذا الجانب علي تحليل المصروفات والبيانات المالية لحساب ادارة الخدمات الاجتماعية لتحديد قيمة الصرف الحقيقي علي مشاريع التنمية الاجتماعية في مناطق البترول . تم تصنيف المصروفات الخاصة بحساب لجنة الخدمات الاجتماعية بوزارة الطاقة والتعدين خلال الفترة من 2015 الي 2019 الي مصروفات ادارية، مصروفات تنمية ومصروفات خارج بند التنمية. عملية التحليل اعتمدت علي تقارير الصرف الخاصة بحساب لجنة الخدمات الاجتماعية والصادرة من الادارة المالية بوزارة الطاقة والتعدين. الغرض من تصنيف البيانات هو الوقوف علي كيفية ادارة حساب لجنة الخدمات الاجتماعية بوزارة الطاقة والتعدين والاجابة علي السؤال المهم حول كيفية استخدام الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية بمناطق الانتاج.

الجدول رقم (6) يوضح تفاصيل البيانات المالية و الاموال التي تم صرفها من حساب ادارة الخدمات الاجتماعية بوازرة الطاقة والتعدين خلال الفترة 2015 الي 2019 مع تحديد المبالغ التي تم صرفها علي تكاليف واعباء ادارية بالاضافة الي الصرف خارج بند التنمية[10]

جدول رقم (6) حسابات ادارة الخدمات الاحتماعية بوزارة الطاقة والتعدين خلال 2015-2019

الاعوام	الصرف من حساب لجنة الخدمات الاجتماعية بمناطق البترول (000)	المصروفات الادارية (000)	نسبة المصروفات الادارية للصرف الكلي (%)	الصرف خارج بند التنمية (000)	نسبة الصرف خارج بند التنمية لاجمالي المصروفات (%)	نسببة المصروفات الادارية و الصرف خارج بند التنمية لاجمالي الصرف (%)
2015	100,769	7,390	0.07	31,849	0.32	0.39
2016	94,851	4,709	0.04	59,156	0.62	0.66
2017	143,530	5,533	0.03	130,965	0.91	0.94
2018	26,627	11,204	0.42	13,310	0.50	0.92
2019	39,281	9,525	0.24	20,651	0.53	0.77

المصدر: اعداد الباحثين بناء علي التقارير الخاصة بحساب ادارة الخدمات الاحتماعية والصادارة من الادارة المالية بوزارة الطاقة والتعدين

شكل رقم (2) حركة حساب لجنة الخدمات الاجتماعية 2015-2019

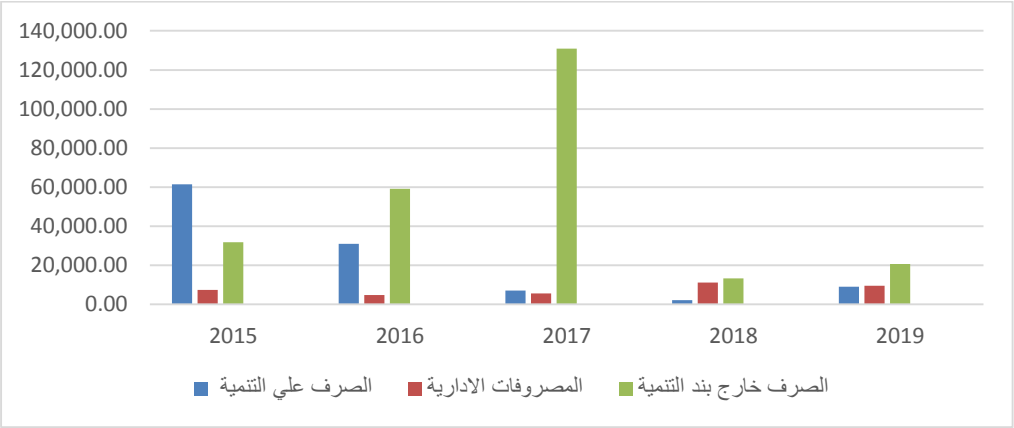

البيانات في الجدول رقم (6) توضح ان الصرف خارج بند التنمية الاجتماعية مثل نسبة 32% من اجمالي مصروفات العام 2015 ، 62% من مصروفات العام 2016، 91% من اجمالي مصروفات العام 2017بالاضافة الي 50% و 53% من اجمالي مصروفات عامي 2018 و 2019 علي التوالي. الصرف الاداري علي انشطة لجنة الخدمات الاجتماعية بلغ اعلي معدل له في عامي 2018 و 2019 حيث صنفت 42% و 24% من مصروفات الحساب كمصروفات ادارية تخص لجنة التخلص من الفائض. نسبة الصرف خارج بند التنمية بالاضافة للانفاق الاداري بلغت اعلي معدل لها في عامي 2017 و2018 حيث تم انفاق 94% و 92% من اموال حساب الخدمات الاجتماعية للعامين علي التوالي لصالح بنود ليس لها علاقة بمشاريع التنمية الاجتماعية. هذه البينات تشير بصورة كبيرة الي ان ايرادات حساب لجنة الخدمات الاجتماعيا وظفت بشكل كبير لدعم وتمويل برامج ليس لها علاقة بالتنمية الاجتماعية ولا تخص مناطق الانتاج.

اوجه الانفاق خارج بند التنمية الاجتماعية في حساب لجنة الخدمات الاجتماعية تظهر بوضوح سوء ادارة للموارد المخصصة لتنمية المناطق المنتجة للنفط و هذه تعتبر نقطة ضعف كبيرة في النظام والبيئة الداخلية التي يقع علي عاتقها تنفيذ مهام التنمية الاجتماعية في هذه المناطق. الشكل رقم (3) يوضح بيانات الصرف علي حساب لجنة الخدمات الاجتماعية خلال الفترة 2015-2019 ويظهر ان حوالي 73% من منصرفات الحساب هي صرف خارج بند التنمية الاجتماعية لمناطق البترول.

شكل رقم (2) الصرف علي حساب لجنة الخدمات الاجتماعية

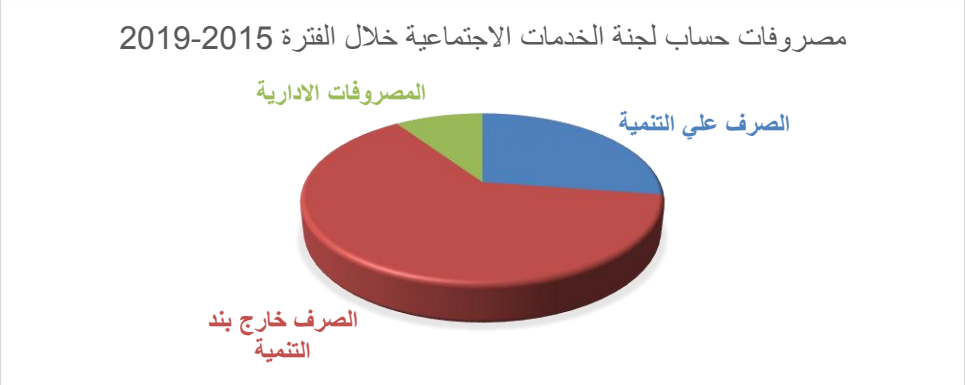

مستقبلا تقترح الدراسة ان يتم اضافة بند الخدمات الاجتماعية ضمن بنود الموازنة الخاصة بالمؤوسسة السودانية للنفط ووزارة الطاقة والتعدين لمزيد من الضبط والمراقبة. بلاضافة الي ذلك تهيئة ادارة الخدمات الاجتماعية بالشكل المناسب مدها بالكوادر المؤهلة لتقوم بدورها كاملا بدأً بالتنسيق مع الولايات المعنية بامر التنمية وتحديد مشاريع الخدمات الاجتماعية ومن ثم اجازة الخطة والموازنة السنوية للمشاريع وصولا الي متابعة تنفيذ الخطة السنوية المجازة.

5.1.2مؤشرات قياس الاثر

اعتمد تحليل قياس الاثر في هذه الدراسة بشكل اساسي علي تقيم اثر مشاريع التنمية الاجتماعية التي قامت يتنفيذها الوزارة والشركات في المجتمعات المحلية. ركزت الدراسة علي العوامل الاقتصادية بالاضافة الي الصحة والتعليم باعتبارها المشاريع الرئيسية التي تقوم منظومة التنمية بقطاع النفط بتنفيذها في مناطق عمليات البترول. فيما يلي المحاور الرئيسية التي ستقوم الدراسة بتحليلها ومناقشتها

5.1.2.1محور الصحة:-

هي احدي المحاور الرئيسية التي قامت منظومة التنمية في قطاع النفط والغاز بدعمها. بيانات الدراسة في هذا الجانب تناقش بشكل اساسي المشاريع الصحة التي تضم انشائتها مستشفيات ومراكز ووحدات صحية. من خلال الشكل رقم (3) يتضح لنا ان عدد المستشفيات والمراكز الصحية التي توفر الخدمة الصحية في مناطق الانتاج قد ازداد بشكل ملحوظ من 70 مستشفي ومركز علاجي في العام 2015 الي 136 في العام 2018 وهذه البيانات استنادا علي تقرير الاداء التنفيذي للولاية غرب كردفات للعام 2018 والتقرير السنوي لبنك السودان. [12]& [11]

الشكل (3) عدد المستشفيات والمراكز الصحية بولاية غرب كردفان

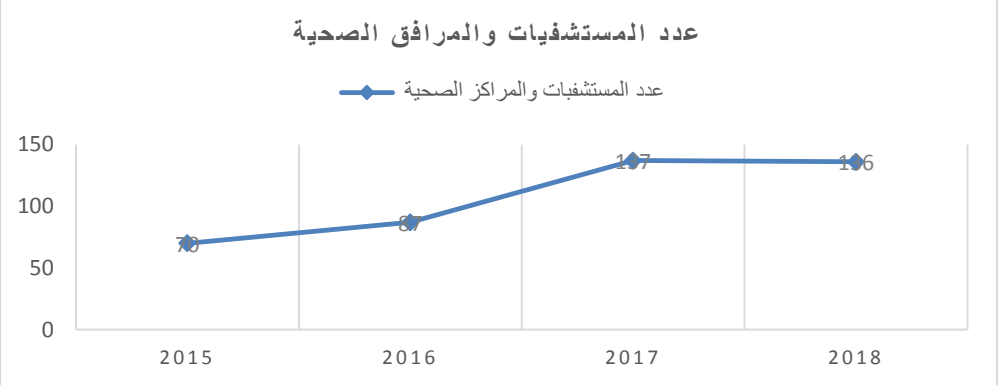

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان

جدول رقم (7) عدد المرافق الصحية بمناطق الانتاج في مقابل المشاريع الصحية لقطاع الطاقة والتعدين

عدد المستشفيات والمراكز والوحدات الصحية بالولاية	نسبة تغطية المرافق الصحية للسكان	عدد المستشفيات والمراكز الصحية التي تم تشييدها بواسطة قطاع النفط والغاز	نسبة مساهمة قطاع الطاقة والتعدين في تشييد المرافق الصحية
507	%34	93	%18

المصدر: تقارير الاداء لولاية غرب كردفان للعام 2018

تقارير الاداء لادارة الخدمات الاجتماعية وزارة الطاقة والتعدين

الجدول رقم (7) يوضح ان العدد الكلي للمرافق الصحية في ولاية غرب كردفان 320 مرفق وهي تشمل مستشفيات العامة والخاصة ومراكز العناية بالاسرة بالاضافة الي الوحدات الصحية وذلك وفق البيانات المستخلصة من تقرير الاداء التنفيذي لولاية غرب كردفان للعام2018. علي حسب تقارير ادارة الخدمات الاجتماعية فان منظومة التنمية بوزارة الطاقة والتعدين قد قامت بتنشيد 93 مرفق صحي وهو ما يعادل نسبة 18% من اجمالي المرافق الصحية بالولاية. هذه النسبة تمثل اثر و مقدار الدعم من منظومة التنمية والخدمات الاجتماعية بقطاع النفط الذي تم في محور الصحة بمناطق الانتاج. عدد المرافق الصحية الموجودة في الولاية تغطي نسبة 34% من اجمالي سكان ولاية غرب كردفان وهي نسبة تُظهر تواضع وضعف البنية التحتية في المجال الصحي للمجتمعات المحلية في مناطق انتاج النفط. هذه الامر يتطلب وضع سياسات عاجلة لدعم القطاع الصحي في البني التحتية والخدمات الفنية لضمان بيئة صحية ومعافاة.

5.1.2.2 محور التعليم

محور التعليم يعتبر ايضا احدي المحاور الرئيسية التي ركزت جهود التنمية الاجتماعية في قطاع النفط والغاز لتطويرها. بيانات الدراسة في هذا الجانب تناقش بشكل اساسي المشاريع التعليمية والمدارس التي تم انشائها. من خلال الشكل رقم (4) يتضح لنا عدد المدارس الاساس والثانوية في مناطق الانتاج بولاية غرب كردفان خلال الفترة من 2016 الي 2018. وهذه البيانات مستخلصة بصورة رئيسية من تقرير الاداء التنفيذي للولاية غرب كردفات للعام 2018 بالاضافة للتقارير السنوية لبنك السودان[17]

الشكل (4) عدد المدارس الثانوية والاساس بولاية غرب كردفان

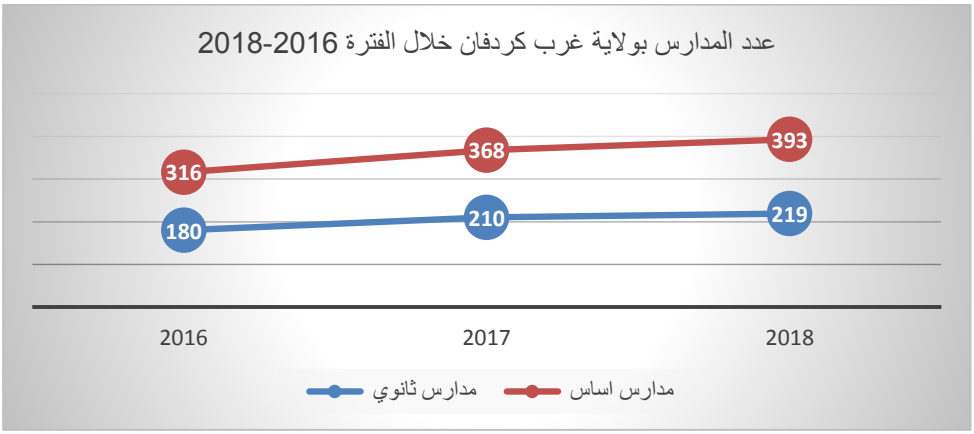

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان

من خلال الشكل اعلاه يتضح ان عدد المدارس المشيدة في ولاية غرب كردفان وهي من الولايات المستهدفة بشكل اساسي بعمليات التنمية في قطاع النفط والغاز قد ازداد بشكل ملحوظ من 496 مدرسة اساس وثانوي ليصل

الي 612 في العام 2018. الجدول رقم (8) يوضح عد المدارس واثر مساهمة قطاع النفط والغاز في دعم قطاع التعليم

جدول رقم (8) عدد المدارس الكلي بمناطق الانتاج في مقابل المشاريع التعليمية لقطاع الطاقة والتعدين

عدد مدارس الثانوي والاساس بالولاية	عدد المدارس التي تم تشييدها بواسطة قطاع النفط والغاز	النسبة مساهمة قطاع النفط والغاز	تسبة اللاتحاق بمرحلة الاساس للفئة العمرية	تسبة اللاتحاق بمرحلة الاساس للفئة العمرية
612	107	%17	%73	%33

المصدر: تقارير الاداء لولاية غرب كردفان للعام 2018

تقارير الاداء لادارة الخدمات الاجتماعية وزارة الطاقة والتعدين

بناء علي البيانات اعلاه نجد ان قطاع النفط والغاز ساهم بتشيد 107 مدرسة وهي تعادل نسبة 17% من اجمالي المدارس بالولاية. هذه النسبة تمثل اثر مساهمة قطاع الطاقة والتعدين علي واقع قطاع التعليم في مناطق الانتاج وبالتحديد ولاية غرب كردفان التي تضم حقول النفط الرئيسية في البلاد. البيانات المستخلصة من التقرير الستوي لولاية غرب كردفان للعام 2018 تشير ايضا الي نسبة اللالتحاق بمرحلة الاساس بالنسبة للفئة العمرية من سكان الولاية بلغت 73% . هذه النسبة تنخفض الي 33% في مرحلة الثانوي وهي نسبة متدنية جدا تحتاج لمزيد من للبحث والتحليل وهي هدف و فرصة لعمليات التنمية الاجتماعية لاستهداف هذه الشريحة المهمة.

إستناداً للخطة التموية لولاية فرب كردفان للفترة 2015-2019 فإن الولاية تستهدف سد الفجوة في البنية التحتية للعليم وذلك من خلال تحقيق اهداف كميّة في المراحل التعليمية المختلفة و تطوير البيئة التعليمية بزيادة عدد المدارس والكليات العلمية وتاهيل الموجودة حاليا بشكل ملائم تحقيق هذه الاهداف يتطلب وضع السياسات المناسبة للتوظيف امكانيات الولاية وثرواتها الطبيعية ومنها النفط لتحقيق الفائدة القصوي.

5.1.2.3 مؤشرات نوعية لقياس الاثر في الصحة والتعليم

تم توزيع استمارة إستبيان قياس أثر المسئولية الاجتماعية لشركات البترول وقياس الرضاء عن مستوى الخدمات المقدم . بولاية غرب غرب كردفان وقد جاء الاستبيان فى نحو 24 سؤال توزعت لمعرفة مستوى الرضى عن الخدمات المقدمة ومدى إستفادة السكان المحليين مماتقدمه الشركات من خدمات فى المجلات المختلفة .

تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية غير منتظمة حجمها 200 مستبين ، إشتملت استمارة الاستبيان على قسم يوضح مدى استعداد المستبين على تقبل الاسئلة والاجابة عليها بشفافية وصدق، غطى الاستبيان جميع المجالات الخدمية من الصحة و التعليم .كما احتوى الاستبيان على قسم للتعليق العام فيما اذا رغب المبحوث فى التعليق على مالم يشتمله الاستبيان وفق نظرته . تم تحليل الاستبيان ببرنامج الحزم الاحصائية الاجتماعية (SPSS) وفيمايلي تحليل نتائج الاستبيان

الجدول (9)إحصاءات عامة عن الاستبيان

الرقم	البند	العدد	النسبة
إحصاءات عامة			
1	حجم العينة المبحوثة	200	.
2	عدد الرافضين للاستبيان	50	%25
3	التحليل الفعلي لعدد المستجيبين للاستبيان	150	%75
3	الفئات العمرية للمستجيبين للاستبيان	70 .30	.
3	نسبة عدد الذكور المبحوثين في العينة	112	%75
3	نسبة عدد الانات المبحوثين في العينة	38	%25
3	عدد الاميين فى العينة (ذكور إناث)	89	%59
3	عدد الجامعيين فى العينة (ذكور إناث)	22	%14

التحليل والنتائج

1- أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثيرات ذو دلالة إحصائية عن عدم الرضا من اجمالي الخدمات المقدمة في مناطق البترول حيث لاتؤثر في حياة الناس ولايشعرون بها حيث يقع اعلاها فى خدمات التعليم المقدمة حيث افادة 60% بعدم الاستفادة الكاملة من المنشاءات التعليمية ، يرى 80% منهم ان عدم الاستفادة ناتج من سوء توزيع المدارس وبعدها من اغلب المناطق المأهولة بالسكان حيث يتم بناء المدارس بشقيها الاساس والعام لفض نزاع مؤقت اوطلبات اعتراضية لجماعة او فئة وتنشا دون دراسة كافية تراعي الموقع وقربه من المناطق المأهولة بالسكان حيث يستغرق الطالب عادة فى المتوسط من 2. 4 ساعات سيرا على الاقدام فى رحلتى الذهاب والعودة يومياً من والى المدارس إضافة لقلة الكادر المؤهل لإدارة العملية التعليمية حيث يتم الاستفادة من المستنيرين وزوو التعليم المتوسط فى ادارة العملية التعليمية فى تلك المناطق مما يعكس وجهة نظر 40% من السكان بضرورة مواصلة الشركات لمتابعة عملية إنشاء وتشييد المؤسسات التعليمية بالإنفاق عليها ودعمها حتى يتسنى لها الاستمرارية وخلق الاستقرار المطلوب ولايقتصر دورها على التشييد والبناء فقط ، 60 % من السكان مايزالوا يواصلون تعليم ابناءهم وبناتهم بتلك المدارس رقم المعوقات ، فى حين أن 40% منهم فضلوا ترك أبناءهم لتعلم الحرف السائدة هناك

من الزراعة والرعي ولمساعدة زووهم فى اعمالهم التاريخية ، كما تبين أن 80% من الذين حثوا أبناءهم على مواصلة الدراسة من الذين تلقوا تعليما اولياً او متوسط .

ونذهب هنا الى تاكيد عدم الاستفادة القصوى من المدارس المقامة بتلك المناطق حيث وجدنا بالمشاهدة الفعلية حوالي 30% من المدارس مستقلة لاغراض غير التعليم كالسكن وأماكن لحفظ الرعى وتجمعا ت الرعاة .

جدول رقم (10) يوضح نسب الاتجاهات السلبية والايجابية لدى المبحوثين للاسئلة المتعلقة بالتعليم

رقم السؤال	الاشارة	ايجابي	سلبي
4	**الحياة سهلة فى منطقتك بسسب توفر المنشاءات التعليمية**	%30	%70
8	**شركات البترول تسير فى الاتجاه الصحيح لانها تشييد المؤسسات التعليمية وتوفر الاجلاس للطلاب والزى المدرسي**	%26	%74
10	**هل يدرس أبناءك الذكور بالمدارس**	%50	%50
11	**هل تدرس بناتك بالمدارس**	%20	%80
12	**هل مسافة المدارس بعيدة من سكنك**	20	%80
24	**الشركات النفطية قامت بانشاء المدارس وحققت العديد من الفوائد التعليمية**	60	%40

أظرت الدراسة دلالة إحصائية سلبية من الاستفادة من الخدمات الصحية ويُعزى ذلك لضعف البتية التحتية في مجال الصحة بلاضافة الي قلة وبعد المراكز الصحية والمستشفيات من 65 % من السكان إلا أن الضرورة تحتم تكبد المشاق للوصول الى تلك المنشاءات بالرقم من عدم اكتمال 30% منها من جميع المستلزمات الطبية كالادوية والعلاجات الطارئة حيث تساهم شركات النفط فى توفير تلك الادوية بجانب حكومة الولايتين .

جدول رقم (11) يوضح نسب الاتجاهات السلبية والايجابية لدى المبحوثين للاسئلة المتعلقة بالصحة

رقم السؤال	الاشارة	ايجابي	سلبي
4	**الحياة سهلة فى منطقتك بسسب توفر المنشاءات الصحية**	%40	%60
8	**شركات البترول تسير فى الاتجاه الصحيح لانها تشييد المؤسسات الصحية وتوفر الادوية والمستلزمات الطبية**	%30	%70
15	**هل يتم توفير الدواء عند ذهابك الى المستشفى او المركز الصحي**	%30	%70

3. أبانت الدراسة دلالة إحصائية سلبية فى عدم الشعور بالرضا من سياسات الشركات النفطية العاملة بعدم تشغيل أبناء المنطقة الا فى الحدود الضيقة والقصوى مما لم يؤثر فى تحسين الحياة الاقتصادية للمجتمعات حيث يستعان بعمال وموظفين من خارج نطاق تلك المناطق مما يشير حفيظة السكان الامر الذى يؤدى فى اغلب الاحيان الى التزمر وإيقاف عمل الشركات النفطية وهناك العديد من الشواهد والتى توقف فيها العمل لاسابيع جراء الاحتقان المجتمعى والشعور بعدم العدل .

4. أفاد 60% من المجتمع بصعوبة الحياة فى مناطق انتاج البترول ووصفو البترول بالنقمة وليس النعمة لانه أدخل سلكويات استهلاكية غير معهودة بتلك المجتمعات وافضى الى ظهور العديد من المنازعات والمطالبات التى لعبت الشركات النفطية دوراً فيها بحيث لاتلتزم بالقوانين الموضوعة لمنح التعويضات وبالتالى تخل بمستويات العدالة داخل المجتمع الواحد .

5. اظهرت نتائج الدراسة أن 40% لايرون أن الشركات النفطية تعمل بشفافية ومسئولية تجاه الامور الانسانية والتنموية حيث أنها تعلى من مصالحها وتحاول ازالة العقبات التى تقف فى طريقها مما يفضى الى عدم العدالة والتوزيع ويؤدى الى اثارة الفئات المجتمعية لتبنى مبادرات النزاع .

.5.1.2.3 المحور الاقتصادي:-

هذا الجانب من الدراسة يعمل علي توظيف بعض معايير الاقتصاد الكلي لتقييم اثر انتاج النفط علي اقتصاد المجتمعات المحلية والتي تمثله ولاية غرب كردفان كعينة لمجتمع الدراسة. ستقوم الدراسة بمناقشة معايير القوي العاملة والتوظيف، مساهمة القطاع الصناعي الذي يشمل صناعة النفط في الناتج القومي الاجمالي بالاضافة الي مساهمة قطاع النفط في الايرادات المركزية لحكومة الولاية.

5.1.2.3.1القوي العاملة :-

المعيار الاول هو معيار القوي العاملة والتوظيف الذي يعتبر من اهم مؤشرات الاقتصادي الكلي. القوي العاملة تعرف علي انها هي مجموعة الافراد من الجنسين القادرين على العمل سواء أن كان ذلك بالعمل فعليا أو البحث عن العمل بجدية ′الاقتصاد السوداني كمعظم اقتصيادات الدول النامية يعاني يعاني من اختلالات هيكلية علي المستوي القومي والولائ والتي من اهمها البطالة التي كانت وما ذالت متفشية بصورة كبيرة حيث بلغت بمعدل 19.9% في العام 2018 [12] . عوامل اسباب كتيرة ساهمت في تفشي البطالة وذلك مثل ضعف معدلات النمو، ازدياد حجم السكان، توسع الانفاق الحكومي في المناطق الحضرية دون الريفيبة وغيرها ، مما أفقد قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب القوى العاملة الشيء البذي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالبة ، فيما يخص النشاط الاقتصادي لعينة مجتمع الدراسة فان حرفتى الزراعة والرعى من اكبر الحرف السائدة فى مناطق انتاج النفط بولاية غرب كردفان حيث يعمل بها اكثر من 85%من جملة القوي العاملة ال جانب 15% يعملون بالاعمال الاخرى مثل التجارة والوظائف العامة والحرف والصناعات التحويلية. بلغت نسبة البطالة في ولايات كردفان الكبري وهي تمثل عينة مجتمع الدراسة حوالي 20% بناء علي آخر دراسات وبحوث وطنية حول تعداد السكان و سوق العمل ومعدلات للبطالة صادرة عن وزارة تنمية الموارد البشرية والجهاز المركزي للاحصاء [14]. وهي معدلات عالية جدا مقارنة ببقية ولايات السودان. نسبة لهيمنة القطاع التقليدي (الزراعي والرعوي) في هذه الولايات يمكن ان نصنف لبطالة السائدة الي بطالة الموسمية Seasonal Unemployment وهي البطالة التي تحدث أساساً في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي. ارتفاع معدل البطالة في هذه المناطق يشير بوضوح الي كساد اقتصادي ويُظهر ان الاستثمار في النفط لم يكن له اثر كبير علي سوق العمل في المجتمعات المحلية. بالنسبة لولاية غرب كردفان فان حجم القوى العاملة في القطاع العام للولاية قدر ب 19,770 في العام 2015 وارتفع ليصل الي مجموع 23,076 في عام 2016 . اعمال القطاع الخاص الذي يشمل صناعة النفط في الولاية يضم شريحة ضئيلة جدا من ابناء الولاية ومعظمهم يعملون بوظائف غير مهرة وذلك لنقص التعليم والتدريب الفني.لخلق مزيد من فرص التووظيف لابناء الولايات المنتجة لابد من التوسع في النشاط الاقتصادي بالولاية و انشاء العديد من المشاريع التي يمكن ان تستوعب اكبر قدر من القوي العاملة بلاضافة الي ذلك لابد من التركيو علي التعليم والتدريب لخلق كوادر مؤهل قادرة علي العمل بكفاءة في كل القطاعات الحيوية بما فيها قطاع النفط

5.1.2.3.2 المساهمة في الناتج القومي الاجمالي:-

بالنسبة لمعيار المساهمة في الناتج القومي الاجمالي فان تقارير وزارة المالية والقوي العاملة بولاية غرب تشير الي ان مساهمة القطاع التقليدي الزراعي الرعوي في الناتج القومي الاجمالي بالولاية تعد هي المساهمة الاكبر حيث بلغت 68%، 69%، و73% للاعوام 2015، 2016 و 2017 تليها مساهمة القطاع الخدمي الخدمي بنسبة 30% و 29% و 24% خلال نفس الفترة. المساهمة الاضعف كانت من القطاع الصناعي الذي يضم صناعة النفط بنسبة 2% للاعوام 2015 و2016 و 2.2% للعام 2017 [15] . هذا بالتاكيد مؤشر واضح لضعف مردود صناعة النفط في المساهمة في تنمية القطاع الصناعي المحلي ودعم الناتج القومي الاجمالي بالولاية. الجدول رقم (12) يوضح المصادر الرئسية المساهمة في الناتج القومي الاجمالي بولاية غرب كردفان

الجدول رقم (12) مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الاجمالي لولاية غرب كردفان 2014-2017

المؤشر	2014م	2015م	2016م	2017
الناتج المحلي الاجمالي (000جنيه)	12,090	12,090	13,040	17,444
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالى %				
القطاع الزراعي – الرعوي	%68	%68	%69	73.5%
القطاع الصناعي	%2	%2	%2	2.2
القطاع الخدمي	%30	%30	%29	24.3

المصدر: العرض الاقتصادي وزارة المالية والقوى العاملة –ولاية غرب كردفان للاعوام المذكورة
تقرير الاداء التنفيذي لوولاية غرب كردفان2018

شكل رقم (5) مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الاجمالي لولاية غرب كردفان 2014-2017

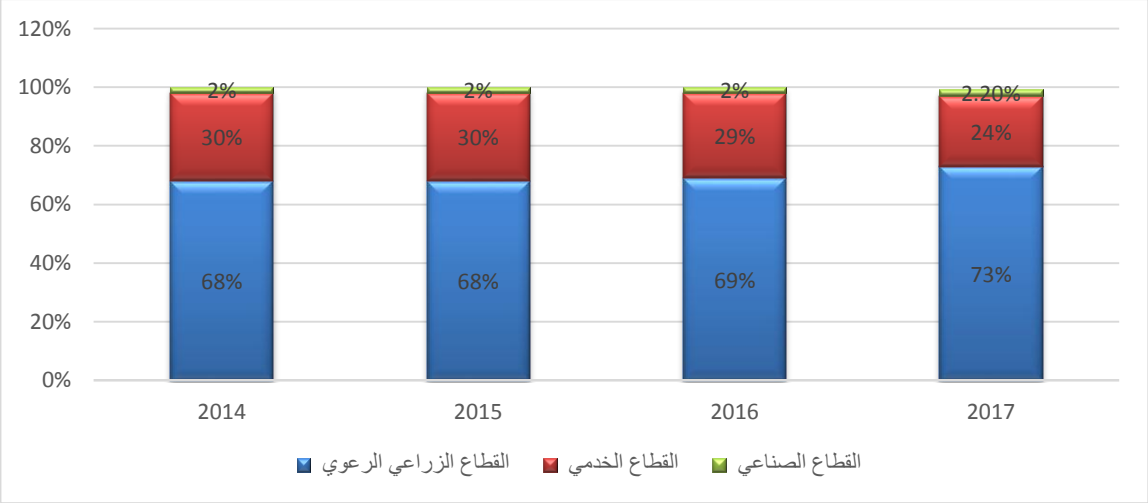

ضعف مردود القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي لولاية غرب التي تضم في حدودها الجغرافية تلاثة من اكبر الشركات المنتجة للنفط في البلاد يشير بوضوح الي تواضع ومساهمة صناعة النفط في تطوير القطاع الصناعي المحلي. هذا الواقع يحتاج الي معالجة عاجلة من خلال العمل علي تطوير سياسات عامة تلزم الشركات المستثمرة في قطاع النفط تعزيز ودعم العمل في القطاع الصناعي في مناطق الانتاج.

5.1.2.3.2 مساهمة قطاع النفط في الايرادات المركزية لحكومة الولاية:-

الاداء الفعلي لميزانية ولاية غرب كردفان كعينة من مجتمع الدراسة يكشف ان جملة الايرادات لعامي 2015 و 2016 قدرت بحوالي 977 مليون جنيه و 642 مليون حنيه للعامين علي التوالي. النسبة الاكبر من الايرادات في الولاية نتجت عن تحصيل ضرائب وموارد ذاتية للولاية. تاتي في المرتبة الثانية التحويلات الاتحادية ثم اخيرا نصيب الولاية من البترول الذي قدر 197 مليون للعام 2015 و 52 مليون للاعام 2016 وهو ما يعادل نسبة 20% و 8%. من جملة ايرادات الولاية للاعوام 2015 و 2016 علي التوالي كما هو موضح في الجدول رقم (13). وهذه النسبة تعتبر متواضعة بشكل كبير عند الوضع في الاعتبار ان هذه الولاية تضم ثلاثة من الحقول الرائيسئة المنتجةللنفط في السودان. لتعزيز دور صناعة النفط في دفع عمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمناطق الانتاج وتعظيم ايرادات الولايات التي ينشط فيها عمل الاستكشاف والانتاج النفطي لابد ان تتم مراجعة السياسات العامة في مجال تخصيص الايرادات للولاية المنتج

الجدول رقم (13) الاداء الفعلي لموازنة ولاية غرب كردفان 2015-2018 (000 جنية)

الرقم	البيان	الأداء الفعلى للعام 2015م	الأداء الفعلى للعام 2016	الأداء الفعلى للعام 2017	الأداء الفعلى للعام 2018
	جملة الموارد	967,669	642,794	800,390,	1,415,572
1	الموارد الذاتية	196,785	297,474	367,662,	582,731
3	التحويلات الاتحادية	573,434	293,232	340,627	678,965
4	نصيب الولاية من البترول	197,450	52,086	89,600	152,199
	عوائد الذهب	-	-	2,500	1,675

شكل رقم (6) مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الاجمالي لولاية غرب كردفان 2017

شكل رقم (7) مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الاجمالي لولاية غرب كردفان 2018

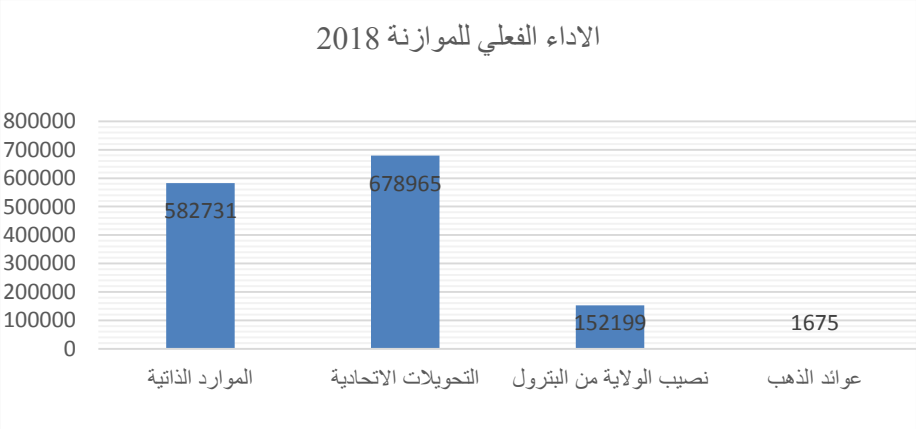

5.2 التحليل الإستراتيجيSWOT :

بناء علي ما تقدم من بيانات ونتائج خاصة بتحليل العمليات لمنظومة التنمية الاجتماعية بقطاع النفط (البيئة الداخلية) بالاضافة الي قياس اثر مساهة القطاع في التنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية (البيئة الخارجية) تقوم الدراسة في هذ الجانب بتطبيق منهجية التحليل الاستراتيجي (SWOT Analysis) للوقوف علي مناطق القوة والضعف في البيئة الداخلية بالاضافة الي المهددات والفرص في البيئة الخارجية. وفيما يلي الشكل رقم يوضح نقاط النحليل الاستراتيجي

6- الاستنتاجات

نتائج التحليل الفني للدراسة اظهرت عدد من الثغرات في منظومة التنمية الاجتماعية في قطاع النفط حالت دونها واداء الدور المنوط بها علي الوجه الاكمل هذ الثغرات يمكن ان نشير اليها في النقاط التالية:-

- يعتمد تمويل المشروعات بصورة مباشرة على مصدر ثابت وهو الدفعيات التي تقوم بها الشركات و مصدر غير ثابت يتمثل في موازنة الشركات وايرادات ادارة الخدمات الاجتماعية.
- ضعف نسبة التدفق النقدي لمنظومة التنمية في قطاع النفط مقابل اللتزامات التنمية في مناطق الانتاج
- سوء ادارة موارد التنمية من اكبر المشكلات ا التي اعترت عمل منظومة التنمية في قطاع النفط
- تخصيص جذء من موارد التنمية خارج الاهداف العامة التنمية في مناطق الانتاج
- اهمال جانب الاقتصادي المتمثل في تمليك الافراد في المجتمعات المحلية وسائل انتاج
- ضعف التنسيق مع حكومات الولاية فيما يخص مشاريع التنمية
- غياب التخطيط السليم لمشاريع التنمية الذي يراعي طبيعة وخصوصية المناطق المحلية (القرى النموذجية بولاية غرب كردفان)
- ضعف المتابعة لمشاريع التنمية التي تم تنفيذها وغياب الدور الرقابي الحكومي

7- التوصيات ، السياسات المقترحة والرؤية المستقبلية

بناء علي نتائج تحليل العمليات ومؤشرات التحليل الاستراتيجي تقترح الدراسة تطبيق السياسات والاجراءات التالية لتطوير منظومة الخدمات الاجتماعية بقطاع النفط والغاز وتجاوز نقاط الضعف والمشاكل التي اثرت بشكل كبير علي اداء هذه المنظومة. كما ايضا تضع الدراسة عدد من السياسات المقترحة لمعالجة مهددات التنمية بمناطق الانتاج واستغلال الفرص المتاحة لتنفيذ مشاريع التنمية و تحقيق الفائدة القصوي للمناطق المتاثرة بعمليات البترول.

7.1 سياسات في المدى القصير والمتوسط

نقاط الضعف في البيئة الداخلية	السياسات المقترحة	الاجراءات المقترحة
ضعف نسبة التدفقات النقدية في مقابلة التزامات التنمية بمناطق الانتاج	التوسع في تخصيص موارد مالية لمشاريع للتنمية الاجتماعية	زيادة مخصصات التنمية الاجتماعية المنصوص عليها في الاتفاقيات مع الشركات المُشغِلة
		تعظيم بند التنمية الاجتماعية في موازنة الشركات المُشغِلة
		تخصيص بند للتنمية لاجتماعية ضمن موازنة وزارة الطاقة والتعدين
سوء ادارة موارد التنمية الاجتماعية في قطاع النفط والغاز	ضبط نفقات التنمية الاجتماعية وتوجيهها لتحقيق الاستغلال الامثل لهذه الموارد	مراجعة نفقات التنمية الاجتماعية بشكل دوري عبر الجهات المختصة لإنهاء اي ظواهر للفساد وسوء الادارة
		ضبط خطط التنمية الاجتماعية ومشروعاتها بالشكل الذي يراعي طبيعة وخصوصية المناطق المحلية
		احكام العلاقة التنسيقية بين منظومة التنمية الاجتماعية في قطاع النفط
ضعف التنسيق مع مكونات المجتمع المحلي فيما يخص مشاريع التنمية	اشراك المجتمعات المحلّية بفعاليّة في التخطيط الاجتماعي وتغيير السياسات العامة	تحديد حاجات المجتمع المحلي و ربطها بالسياسات المطروحة
		تفعيل الالية التنسيقية التي تضم اصحاب المصلحة من المواطنين المحليين , الشركات والحكومات المحلية علي غرار تنسيقية شباب الحقول بمناطق الانتاج
		الالتزام بالمعايير الدولية القياسية للمسؤلية المجتمعية ، واعمال مبدأ الشفافية وذلك بالانضمام الي مبادرة

		دولية مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

7.1سياسات علي المدي البعيد:-

المهددات	السياسات المقترحة	الاجراءات
الصراعات والتوترات بين مكونات المجتمعات المحلية في مناطق انتاج النفط.	تطبيق تنمية متوازنة ومستدامة	تجاوز الفجوة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بين مختلف مكونات المجتمعات المحلية
		العمل علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة (اهداف الإنمائية للألفية)
ضعف البني التحتية	تشجيع الاستثمار في البني التحتية	حصر وتحديد مشاريع البني التحتية بالولاية
		وضع لوائح واطار قانوني لتصور الشراكة مع القطاع الخاص لتطوير البنية التحتية
		ضمان محفزات للقطاع الخاص للاستثمار في البني النحتية
محدودية ونمطية الموارد في الولاية وارتفاع تكلفة تحصيلها	سياسة تنويع الانتاج	دعم المستثمرين في قطاع الصناعة والخدمات
		استحداث التكنلوجيا وتدريب العامليت في القطاع العام والخاص
الهجرات وعدم الاستقرار	التوطين وخفض نسبة الهجرة	توفير فرص العمل وتمليك وسائل انتاج
		توفير الخدمات الاساسية من صحة وتعليم
		الترآيز على احتياجات المهاجرين ومواطن ضعفهم
		العمل على طول مسارات الهجرة
التلوث البيئ الناتج عن عمليات التنقيب والاستكشاف	سياسة الحد من التلوث	التركيز على التحفيزات والإعفاءات للمؤسسات الصديقة للبيئة وتغزيز مبداء والجزاءات لمنتهكي حقوق البيئة
		بتكار وتطوير أنظمة الإدارة المتكاملة للمراعي والأراضي الزراعية المنتجة

		لاهتمام بنشر الوعي البيئي بين المجتمعات
ارتفاع نسبة البطالة	سياسات للتوسع في الاستثمار لخلق المزيد من فرص العمل	تهيئة البيئة الملائمة لخلق فرص ومجالات عمل أكثر من خلال السياسات المطبقة في مجال الإستثمار
		لتناغم بين سياسات التعليم وإحتياجات التنمية وسوق العمل من خلال تبادل إشارات سوق العمل
		عادة تأهيل الطاقات المتعطلة . في القطاعات الإنتاجية المختلفة والاستفادة من صناعة النفط في المنطقة لتوسيع سوق العمل

8- المراجع:-

[1]بن دريد منير (المسؤلية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربة النظرية والممارسة التطبيقية للشركات) المركز الديمقراطي العربي للدراسات اليساسية والاستراتيجية ميونخ

[2]مريم عوض بن إدريس (شمولية مفهوم المسؤولية المجتمعية) المركز الديمقراطي العربي للدراسات اليساسية والاستراتيجية ميونخ

[3] Mohamed Kirat (Corporate social responsibility in the oil and gas industry in Qatar perceptions and practices), Public Relations Review 41(4):438-446 · November 2015

[4] Jędrzej George Frynas (Corporate social responsibility in the oil and gas sector) The Journal of World Energy Law & Business 2(3):178-195 October 2009

[5] Ehinfun Olusegun Samuel and Sue Hornibrook Declaration (Corporate social responsibility (csr) in the oil and gas industry) University of Kent Canterbury Kent Business School-KBS

[6] Jędrzej George Frynas (Corporate social responsibility in the oil and gas sector) The Journal of World Energy Law & Business 2(3):178-195 October 2009

[7]وزارة النفط والغاز (تقارير الادارة المالية بوزارة الطاقة والتعدين)

[8]اتفاقيات الشراكة بين حكومة السودان وشركات الانتاج النفطي

[9]تقارير موازنة الشركات بند المسؤلية الاجتماعية

[10]وزارة النفط والغاز (تقارير ادارة الخدمات الاجتماعية بوزارة النفط والغاز) 2018

[11]ولاية غرب كردفان (تقرير الاداء التنفيذي للولاية غرب كردفات للعام 2018)

[12]والتقرير السنوي لبنك السودان للعام 2018

[13]محاسن عثمان (البطالة واثرها علي المجتمع المحلي في السودان خلال الفترة 2006-2017) مجلة القانون الدستوري والعلوم الادارية العدد الثالث مايو2019 المركز الديمقراطي العربي الملنيا – برلين

[14] سلمي سيد (محددات البطالة علي مستوي ولايات السودان) بحث تكميلي لدرجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، جامعة الجزيرة مايو 2017

[15]وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ولاية غرب كردفان (كتيب العرض الاقتصادي) 2017